

والسيطرة والنقوذ خارج الاردن وليس فيه ، ص ١٣٠ . ان ذلك الطابع المطلق للاستنتاج ، بان الكولونيالية البريطانية ، لم ترغب ، ولم تعمل على استغلال الاردن ونهبه واستنزافه . خاصة وان الكاتب يؤكد المفهوم ذاته ويصوغ مختلفة، ولكن بمعنى واحد ، في عدد من صفحات الكتاب .

والواقع اننا اذ نوافق على « النموذج الفريد والاصيل في السيطرة الكولونيالية » وعلى الاهداف الاستراتيجية لها في المنطقة ، فان النتائج العملية والفعلية ، لوجودها ، هي ممارسة الكولونيالية بشتى اساليب الاستغلال والنهب عبر الدولة (اداتها) وعبر مشاريعها الاقتصادية ، من اجل توفير الشروط المادية والسياسية لتواجدها ونفوذها في الاردن ، حيث تعزز هذه الشروط ، بالضرورة ، فرض نمط خاص من التطور الكولونيالي الذي يقوم على النهب والاستنزاف . لقد ورد في الكتاب اكثر من دليل على ذلك . مثال ذلك القول انه « على هامش مشاريع الدولة ، نمت ورش الانشاءات الخاصة بالقوات البريطانية » ص ٩٢ . و « ان البلدان والمدن نشأت بفضل السيطرة الكولونيالية » ص ١٥٦ . ان الكاتب نفسه يحتج على الاعتقادات الخاطئة حول طبيعة استنزاف الاردن فيعلن « هناك اعتقاد سطحي . ان الاردن كان بلدا ممولا من الكولونيالية البريطانية ، اكثر مما هو بلد مستنزف وهذا ليس صحيحا » ص ١١٢ .

لماذا الاخفاق التاريخي لحركة التحرير الوطني الاردنية ؟

بالرغم من اشارة الكاتب في مقدمة الكتاب الى « ان اهتمام هذه الدراسة مكرس لجوانب التطور الاجتماعي - الاقتصادي وليس للتطور السياسي » ، الا انه وفي سياق عرضه وتحليله لذلك

يتميز الجهاز بهيمنة فئة مستقلة عن المجتمع والدولة ، واخذت تتشكل فئة محترفة من السياسيين والضباط والموظفين الذين شكلوا نواة البرجوازية البيروقراطية المرتبطة مصلحيا مع الامبريالية . واخيرا يبرز الطابع المميز للدولة وطابع التناسب بين مضمونها وجوهرها كجهاز كولونيالي، وبين شكلها ووظائفها من خلال اعتمادها ، اساسا ، على الدعم المالي البريطاني ، حيث « كانت عملية تشكيل الدولة كجهاز كولونيالي بغلاف محلي - عربي ، هي العامل الرئيسي الثاني في التمهد لنمط خاص من التطور التبعية والذي كان عماده الانفاق والمساعدات » ص ١٢٩ . اما الوظيفة الخاصة للدولة وجهازها ونتائج هذه الوظيفة ، فقد كانت « ليس فقط تأمين الاستقرار الداخلي ، وانما ضمان الاستقرار والامن لمناطق الاقسام البريطاني الفرنسي في فلسطين وسورية وضمنان الاستيطان الصهيوني في فلسطين » ص ١٣٠ .

يظهر توغل المؤلف في البحث العميق لطبيعة الدولة واهداف السيطرة الكولونيالية ، توجهها لاحتواء كامل دور ووظيفة الدولة . الا ان الخلل في بحثه، يبرز في رفعه للخصوصية والتميز في نموذج السيطرة الكولونيالية في شرق الاردن ، الى درجة النفي الشديد لاية مطامع او مصالح اقتصادية : « ان الفريد والاصيل في نموذج السيطرة الكولونيالية في شرق الاردن ، هو ان الامبريالية لم تستهدف من سيطرتها الانتفاع من ثروات البلاد وخاماتها الطبيعية ولا النهب الاستعماري للثروات الطبيعية ولا الاستنزاف ولا الاستثمار التقليدي لها (. . .) وكان النمط الخاص من التطور التبعية للاقتصاد الاردني حصيلة سيطرة كولونيالية تستفيد من موقع الاردن الاستراتيجي اساسا لغايات النهب